

فلسطينيو الداخل والواقع السياسي الاسرائيلي الجديد

امطانس شحادة*

مقدمة

حقبة التحوّلات

يقف المجتمع العربيّ في الداخل في الفترة الحاليّة إزاء ما قد يكون بداية مرحلة انتقاليّة أشدّ عداءً، تحاول فيها المؤسسة الإسرائيليّة البتّ في إغلاق ملفّ "مسألة الفلسطينيّين في إسرائيل" عن طريق فرض الأسرلة بالإكراه والتهديد وانتزاع الشرعيّة ليهوديّة الدولة ونظامها بواسطة القوانين؛ أي ترتيب مكانة المجتمع العربيّ من طرف واحد وتحت سقف مصالح وأهداف المشروع الصهيونيّ. وبالتوازي مع ذلك، تعمل إسرائيل على فرض حلّ الأمر الواقع للحسم في القضية الفلسطينيّة وفقاً لمصالحها وأطماعها بما يلي: ضمّ المناطق (C)؛ تأييد مكانة السلطة الفلسطينيّة كسلطة محليّة تدير شؤون السكّان في المناطق الفلسطينيّة ذات الكثافة السكّانيّة العالية؛ منع التواصل الجغرافيّ بين المناطق الفلسطينيّة؛ إبقاء القدس تحت السيادة الإسرائيليّة وعاصمةً لدولة إسرائيل؛ السيطرة والتحكّم بالموارد الاقتصاديّة والطبيعيّة الفلسطينيّة والسيطرة على الحدود -أي حرمان الشعب الفلسطينيّ، أينما وُجد، من حقّه في تقرير المصير وإلحاقه بالمصالح الإسرائيليّة.

تأتي هذه المحاولة الإسرائيليّة إثر تحوّلات هائلة في البيئّة السياسيّة العالميّة والإقليميّة والفلسطينيّة والإسرائيليّة مقارنةً بمنصف تسعينيّات القرن المنصرم. فقد انتقل المشهد السياسيّ الراهن إلى حالة مختلفة تمامًا، ويتمثّل في عودة الصراعات الدوليّة والمنافسة العالميّة، ومؤخرًا نشهد بدايات لسياسات انغلاق وانعزال وتنامي الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في الدول الغربيّة، كبريطانيا والولايات المتّحدة. كذلك إنّ المجتمع والدولة في إسرائيل يعيشان حالة انزياح دائم نحو أقصى اليمين والسير في اتجاه مشروع صهيونيّ يمينيّ استعماريّ متجدّد جشع وقامع؛ وهي مرحلة هيمنة أيديولوجيّا معسكر اليمين على المؤسّسات في إسرائيل لا على السلطة التنفيذيّة والتشريعيّة فحسب، بل تتعدّها إلى المحكمة العليا والشرطة والجيش والإعلام. كذلك نشهد انخراطاً إسرائيليّاً في الاقتصاد العالميّ. في المقابل، نرى أنّ المنطقة العربيّة تحترق وأنّ المشروع القوميّ مأزوم.

في ظلّ كلّ هذه التحوّلات، يمرّ المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في مرحلة جمود وتكلس، ويعيش حالة انقسام قاتلة. يسهم كلّ ذلك في خمول الحالة النضاليّة الفلسطينيّة ويتاح للمشروع الصهيونيّ الاستمرار في التوسّع والاستقرار دون دفع أثمانٍ جديّة. كذلك يعاني المشهد السياسيّ للفلسطينيّين في الداخل من تراجعٍ ما في المشروع الوطنيّ، وهناك تيّارات سياسيّة تعيد اجترار طروح سياسيّة ظنّ أنّها خفت منذ الانتفاضة الثانية، أبرزها المراهنة على التغيير من داخل المجتمع الإسرائيليّ وتشجيع "معسكر السلام" "الديموقراطيّ" المناهض للاحتلال، والتركيز على مطلب إنهاء الاحتلال. يعتقد هذا النهج أنّ إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 67 هو شرط كافٍ لإنهاء الحالة "غير الطبيعيّة" التي تعيشها إسرائيل ويحقّق المساواة للفلسطينيّين في الداخل ويحقّق الديمقراطيّة المنتظرة؛

وذاك ما يشير أنّ الفلسطينيين في الداخل لم يحدّوا، على نحوٍ جماعيّ، حتّى الآن إسقاطات طبيعة المشروع الصهيوني الاستعماريّة على مكانتهم السياسيّة والقانونيّة، ولم يرصدوا التحوّلات العميقة التي طرأت عليه في العقدين الأخيرين. بل إنّ بعضنا يعيش حالة إنكار للواقع، فيحدّده وفقاً لالتزاماته الأيديولوجيّة أو رغباته، لا العكس، ولذلك تُطرح حلول وبرامج عمل مضلّلة كانت قد طُرحت بالصيغة نفسها قبل عقود، قد تودّي إلى تأييد الوضع الراهن. في هذه المرحلة تحديداً، علينا أن نقرأ الواقع قراءة نقدية وجريئة، وأن ندفع إلى نقض المفاهيم التقليديّة الباهتة السائدة وتغييرها. باستطاعتنا ذلك، بل إنّه من واجبنا الأساسي فعله.

ماذا تريد إسرائيل، وماذا نريد نحن؟

بغية فهم أعمق لما تسعى إليه إسرائيل في المرحلة الحاليّة، ولما هو مطلوب من المشاريع السياسيّة للفلسطينيين في الداخل، أحاول خلال هذا المقال أن أقدم تحليلاً مقتضباً للحالة السياسيّة في إسرائيل، بدءاً بمرور سريع على نشوء الأحزاب الإسرائيليّة والحدود الفاصلة بينها، مروراً بمراجعة للتحوّلات التي طرأت على التصدّعات السياسيّة والاجتماعيّة في المجتمع الإسرائيليّ، ثمّ أتناول بعدها العقدين الأخيرين ونموّ ما يُعرّف باليمين المتطرّف الحديث، وتحديد أبرز مواصفاته. رصد هذه التحوّلات مهمّ، برأيي، في سبيل فهم المشروع الصهيونيّ الحاليّ، طبيعته وأهدافه، وتسهم - في ما تسهم - في تحديد عناوين النضال السياسيّ لدى الفلسطينيين في الداخل، وهو ما سوف أشير إليه في خاتمة المقال.

عن اليمين المتطرّف في إسرائيل

تعود جذور المنظومة الحزبيّة في إسرائيل إلى فترة "الييشوف العبري" في فلسطين بداية القرن المنصرم. وقد لازم قسمٌ كبير من التصدّعات السياسيّة الرئيسيّة التي نشأت آنذاك المنظومة الحزبيّة والسياسيّة لغاية الآن، كما تأثرت هذه المنظومة بالتطوّرات الاجتماعيّة والسياسيّة المحليّة والإقليميّة والعالميّة. تلك النشأة حدّدت المواصفات الأساسيّة للحدود الفاصلة بين اليسار واليمين في المجتمع العبري. كان الأبرز في هذا السياق هما المحوران الأمنيّ والسياسيّ وكذلك الأسلوب الأنجع لإقامة دولة إسرائيل - أي طبيعة الأدوات السياسيّة والعسكريّة لتحقيق هذا المشروع - وبخاصّة الاختلاف بين نهجَي "مباي" و "حيروت"، حيث سعت مباي إلى التقدّم التدريجيّ والقبض البطيء للسيطرة على فلسطين (بالتوازي مع التفاهم مع القوى العظمى)، بينما دعا التيار التصحيحيّ (جبوتنسكي - حيروت) إلى الحسم السريع والسيطرة على فلسطين من خلال استعمال أكبر قدر متوافر من القوّة والعنف وفرض الأمر الواقع دون انتظار تفاهمات مع القوى العظمى. رافق ذلك نقاشٌ دائمٌ حول قبول تقسيم فلسطين أو المطالبة "بأرض إسرائيل الكبرى". إضافة إلى المحورين السياسيّ والأمنيّ، شكّل المنظور الاقتصاديّ، وتبنّي المنظومة الاقتصاديّة الاشتراكيّة - الصهيونيّة القوميّة مقابل منظومة السوق الحرّ، حدّاً فاصلاً أساسياً بين التيارين. لاحقاً، بعد إقامة إسرائيل واستناداً إلى فترة الييشوف، تمحور الشرخ أو التصدّع بين اليسار واليمين في كلّ ممّا يأتي: مستوى المرونة في جانب الأرض والحدود لتحقيق المشروع الصهيونيّ؛ مكانة الدين في الدولة؛ كيفيّة التعامل مع المسألة الطبقيّة؛ مشكلة الديمقراطية والتعدديّة؛ ومسألة الحداثة .

لازمت هذه التعريفات للحدود الفاصلة بين اليمين واليسار في إسرائيل المنظومة الحزبيّة حتّى العام 1967 واحتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. هذا الاحتلال يُعتبر حدّاً مفصلياً مؤسساً أدّى إلى تمركز تعريف اليسار واليمين في إسرائيل حول مستقبل الأراضي المحتلة، والموقف من الصراع الإسرائيليّ العربيّ، ومعاني وطابع الصهيونيّة ودولة إسرائيل. بعد احتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، بات التقسيم بين اليسار واليمين يتمركز في الأساس بين معسكر الحمايم (المعتدلين) والصقور (المتشدّدين) في المحور السياسيّ - الأمنيّ في السياسة الإسرائيليّة.

بالإضافة إلى إعادة تعريف الحدود الفاصلة بين اليسار واليمين، أسهم احتلال المناطق الفلسطينيّة عام 1967 في ظهور ما يسمّى في الأدبيّات الإسرائيليّة باليمين المتطرّف في إسرائيل - نحو چوش إيمونيم وحزب كاخ.

يمكن القول إن النقاشات حول مستقبل الأراضي المحتلة، والسياسات الأمنية، وبدرجة أقل الطرح الاقتصادي، لخصت مركبات التصدع بين اليمين واليسار في إسرائيل حتى سنوات التسعين. وعرفت هذه المَحاور التصدع السياسي في تلك المرحلة، وكانت الأبرز بين التصدعات داخل المجتمع الإسرائيلي، بل طغت على المحاور الأخرى، دون أن تلغيها طبعًا. وقد انتظمت المنظومة الحزبية وفقًا لهذه المحاور. سادت هذه التقسيمات والتصدعات حتى نهاية الألفية المنصرمة .

منذ بداية الألفية الثالثة، أخذت عملية تحوّل تسري في المنظومة السياسية والحزبية في إسرائيل وفي طبيعة التصدعات السياسية. حدّة تأثير التصدعات التقليدية بدأت في التراجع (أي الاحتلال والأمن والاقتصاد)، ولا سيّما تأثيرها على المنظومة الحزبية وأهمّات التصويت، بل تحوّلت من لبّ الشرح إلى حالة مرافقة له. فمنذ انتخابات عام 2009، ثمة توافق كبير بين الأحزاب الكبيرة الرئيسية على طبيعة إدارة الاحتلال وجوهر وهوية دولة إسرائيل ومكانة المجتمع العربيّ في دولة إسرائيل. على الجملة، تطرح الأحزاب الرئيسية موقفًا يعارض إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، ولا تحمل أيّ أجوبة للحقوق التاريخية والشرعية للشعب الفلسطيني، وبذلك تلغي أيّ احتمال للتوصّل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وجُلّ ما تسعى إليه معظم هذه الأحزاب هو الحفاظ على الوضع الراهن مع محاولة لتغيير الواقع الجغرافي والديمقراطي، بتفاوت، دون دفع ثمن سياسي أو أمّني، وفي المقابل تشدّد غالبية الأحزاب على الهوية اليهودية للدولة.

في المقابل، نمت تصدعات جديدة تحدّد طبيعة المنظومة الحزبية. التصدعات الجديدة مشتقة من قاموس مصطلحات اليمين المتطرّف الأوروبي الحديث، حيث جرت ملاءمتها للحالة الإسرائيلية. التصدعات الحالية هي التي تهندس وتنظّم المنظومة الحزبية في إسرائيل ومُوضَع الأحزاب على محور اليمين المتطرّف (يشمل الليكود)، ويمين الوسط (بيش عاتيد؛ كولانو)، والوسط (حزب العمل)، وبقايا اليسار الصهيونيّ (ميرتس). بدأ الحديث عن نموّ تيار يمين متطرّف حديث في إسرائيل يختلف عن اليمين المتطرّف التقليديّ الذي تركّز في القضية الفلسطينية، ورفض أيّ حلول سلمية، وطالب بالسيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية واعتبارها جزءًا من دولة إسرائيل. من أبرز مواصفات اليمين المتطرّف الحاليّ في إسرائيل أنّه يحمل نزعة قومية شديدة، وي طرح برامج سياسية أو سياسات تسعى لإضفاء تجانس داخليّ، من جهة، وإلى التشديد على تمايز إزاء الخارجيّ من جهة أخرى. هذا اليمين يحمل أيديولوجيا عنصرية، ملخصها الاعتقاد أنّ هناك اختلافاتٍ طبيعيةٍ ووراثيةٍ بين الأعراق، وأنّ أحد هذه الأعراق أسمى منزلةً من غيره. وهو تيارٌ يتميز بمعاداته للديمقراطية، بما في ذلك معاداة التعددية، ورفض المساواة الجوهرية بين مواطني الدولة، ومناهضة المنظومة الديمقراطية. ويجدر بالإشارة أنّ الحدّ من الديمقراطية ليس هدفًا بحدّ ذاته لدى اليمين المتطرّف الإسرائيليّ، بل إنّ الديمقراطية في عرفه تأتي على الهامش ولا تكون لها أهميّة عندما تمسّ التعريف اليهوديّ - الصهيونيّ للدولة ورموزها. لذا، حين يكون ثمة صراع بين الديمقراطية واليهودية - الصهيونية، يكون الاختيار لدى اليمين واضحًا.

كذلك يسعى اليمين المتطرّف إلى تفويض صلاحيات المحكمة العليا، وإلى الحدّ من تأثيرها وتدخلها في الحياة العامة وفي عملية سنّ القوانين؛ ويتّسم بكرهه للأغراب. وهو مصطلح جامع لوصف الخوف، والكرهية والعداء تجاه الغرباء عرقياً، وذاك عداء يتعدّى - في بعض الأحيان - الغرباء ليمسّ المجموعات الضعيفة اجتماعيًا. وفي الحالة الإسرائيلية، يتّسم اليمين المتطرّف بكرهية ومعاداة للعرب أولاً، ثمّ للأجانب والعمال الأجانب؛ كما يعمل اليمين المتطرّف على تنفيذ سياسات الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصاديّ تجاه العرب.

هذه المركبات مجتمعةً تُميّز فكر اليمين المتطرّف في إسرائيل. هذا بالطبع لا يعني أنّ ما تُسمّى بأحزاب يمين الوسط أو الوسط لا تحمل أجزاءً من هذه الأفكار، بل المقصود أنّ حدّتها ووضوحها وتأثيرها أقوى لدى أحزاب اليمين المتطرّف.

وما يميّز اليمين المتطرّف والمنظومة السياسية والحزبية عامّة في إسرائيل عمّا في أوروبا هو كون إسرائيل تحمل وتترجم على أرض الواقع مشروعًا استعماريًا استيطانيًا قوميًا، وبالتالي فما يميّز الأقلية داخلها أنّها أقلية صاحبة وطن أو أكثرية تحوّلت إلى أقلية في أعقاب نكبة فلسطين وإقامة إسرائيل على أنقاضها. وهنا من المهمّ توضيح ما نقصده عندما نستخدم المصطلح "الاستعمار الاستيطاني" وكيفية ترجمته في حالة إسرائيل عامّة والهيمنة اليمينية خاصّة.

حالة الاستعمار الاستيطاني في إسرائيل

الاستعمار الاستيطاني هو منظومة كاملة متكاملة وبنويّة، وليس حدثاً في نقطة معيّنة ينتهي فيها. هو مجهود مستمرّ حتّى تحقيق أهداف المشروع. فبينما يقوم الاستعمار التقليديّ على التحكّم الاقتصاديّ، والسياسيّ، والعسكريّ، وتحسين الوضع الجيوسياسيّ للمستعمر من خلال الإخضاع، متحكّمًا، عن بُعد، أو من خلال وكلائه المحليّين، فإنّ الاستعمار الاستيطانيّ يرمي إلى خلق كيان سياسيّ له، ويستقرّ في الوطن كوطن جديد له، محافظاً على مستوى معيشة كما كان له في الوطن الأمّ. وبينما يعتمد منطق الاستعمار على الإخضاع، فإنّ الاستعمار الاستيطانيّ يعتمد على الاستبدال، أي استبدال السكّان الأصليّين، لا ابتغاء حكمهم، وإنّما في سبيل أخذ مكانهم، دون الاعتراف أنّ الوطن هو وطنهم كسكّان أصليّين.

يحمل المشروع الصهيونيّ عدداً من ميزات الاستعمار الاستيطانيّ -وَفَقاً لما يأتي به نديم روحانا، ولا سيّما أنّه عمل وما زال يعمل على السيطرة وامتلاك الأرض والحيز، وبناء جغرافيا وتاريخ جديدين، في سبيل تغيير واقع ومَعالم البلاد؛ وعمل على التخلّص من السكّان الأصليّين، بواسطة القتل والترهيب والطرّد، ويسعى إلى إزالة الفلسطينيين كوجود بشريّ وتاريخيّ ومعنويّ من وطنهم، وذلك ما يُعرّف بعملية المحو الرمزيّ والفعليّ والاستبدال، كما توضّح هنيّدة غانم. كذلك يسعى على نحوٍ دائم إلى زرع المكان بحياة جديدة تكون مَحسوبة عليه. بغية تحقيق كلّ هذا، يستخدم الاستعمار العنفيّ البنيويّ وبغزارة. فالعنف حالة ثابتة (العنف السياسيّ والقانونيّ والثقافيّ)، لكن الاستعمار لا يرى نفسه عنيفاً، بل يبرّر استعماله بالحاجة إلى الدفاع عن النفس والأرض. وبينما كان شعار الاستعمار التقليديّ هو "اشتغل من أجلي"، فإنّ شعار الاستعمار الاستيطانيّ هو "ارحل".

خلافًا لمشاريع استعماريّة استيطانيّة أخرى انتصرت على السكّان الأصليّين بواسطة القضاء عليهم أو على غالبيتهم، كحالاتيّ كندا ونيوزلندا، لم ينتصر المشروع الصهيونيّ "نهائيًا" لغاية الآن، لكنّه لم يُهزَم أيضًا، مثل العودة إلى الدولة الأمّ كحالة الاستعمار الفرنسيّ للجزائر أو المصالحة كحالة جنوب أفريقيا، لذلك يسعى المشروع الصهيونيّ حاليًا إلى حسم المشروع وتحقيق الانتصار. والانتصار لا يكون بالضرورة عبر إبادة الشعب الأصليّ، بل قد يتحقّق عن طريق: انتزاع الشرعيّة من المستعمر (وفي حالة إسرائيل: انتزاع الاعتراف بيهوديّة الدولة وتفوّق المجتمع الإسرائيليّ وحقّه التاريخيّ الطبيعيّ في هذه البلاد)؛ إغلاق ملفّ المطالب القوميّة الفلسطينيّة عن طريق حكم ذاتيّ على قسم من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والاعتراف بإسرائيل كدولة يهوديّة؛ ضمان الشرعيّة الدوليّة لدولة إسرائيل كدولة "يهوديّة وديمقراطيّة"؛ تحصين الشرعيّة الداخليّة، أي داخل المجتمع الإسرائيليّ بواسطة زيادة جرعات القوميّة والتعصّب وقمع الانتقاد والديمقراطيّة -وهذا ما يسعى إليه اليمين واليمين المتطرّف على نحوٍ واضح وعلنيّ في السنوات الأخيرة، وذلك لكونه يشعر بالقوّة والفرصة المتاحة لتحقيق ذلك.

التيارات السياسيّة والأحزاب في إسرائيل لا تستأنف بالمجمّل على طبيعة النظام الاستعماريّ، بل تتنافس حول حدود هذا المشروع وطبيعته؛ ففي أقصى "اليسار" الصهيونيّ نجد أنّ حزب ميرتس يكتفي بمشروع استعماريّ داخل حدود الـ 48، ويعتقد بأنّ المشروع الاستعماريّ نجح وانتصر في هذه الحدود ويجب الاكتفاء بذلك. من هنا يسعى الحزب إلى نوع من التعايش مع المستعمر داخل حدود الـ 48 لتثبيت المشروع الاستعماريّ لا تغييره أو تفكيكه، ويرى أنّ إنهاء الاحتلال لمناطق الـ 67 هو إعلان انتصار المشروع واكتماله؛ بينما يرى حزب العمل أنّه يمكن الاكتفاء بانتصار المشروع في حدود الـ 48 مع الإبقاء على كتل المستوطنات في مناطق الـ 67، أي الحفاظ والاكتفاء بما تحقّق لغاية الآن، بغية انتزاع الشرعيّة العالميّة والفلسطينيّة. ولا يختلف حزب "يوجد مستقبل" في طرحه كثيرًا عن حزب العمل (إلا في تبنّيه على نحوٍ أبرز للفكر الاقتصاديّ الرأسماليّ بالمطلق)، ويرى أنّه هو الأكثرُ مناسَبَةً والأفضلُ لتحقيق أهداف المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ. أمّا حزب الليكود وأحزاب اليمين المتطرّف الأخرى، فتريد ضمان الاستعمار والسيطرة على مناطق الـ 48 وضّمّ قسم كبير من مناطق الـ 67 دون أن تعطي الفلسطينيين حقّ تقرير المصير، بل كذلك دون الاعتراف بنا كشعب. بذلك يوسّع المشروع الاستعماريّ لأسباب عقائديّة ودينيّة، ولأنّه يعتقد أنّ العرب لن ينسوا أو يغفروا سرقة فلسطين (وللتذكير: نظريّة الجدار الحديديّ ما زالت مؤثّرة على فكر الليكود)، وهو يسعى إلى حسم الملفّ وانتزاع شرعيّة للمشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ الصهيونيّ بالقوّة وبالقوّة.

وقد يكون حزب البيت اليهودي هو الأوضح في هذا الصدد؛ إذ هو يسعى إلى ترجمة عملية السيطرة ومنع حصول أي إمكانية للاستئناف على المشروع الصهيوني، ويعمل على فرض المحو والاستبدال التام.

في واقعنا اليوم، وفي ظل محاولة حسم الملقّات، نجد أنّ اليمين المتطرّف لا يريد أيّ تدخّل من قِبَل المحكمة العليا في مرحلة الحسم أو في عملية الحسم، بل يرى فيها عثرة أمام إمكانية تحقيق الحسم، ولا يريد شركاءً جددًا في المستعمرة مثل العمّال الأجانب واللاجئين؛ ويريد فرض شرعية المشروع الاستعماريّ بواسطة القانون والقوة والقمع؛ ويعمل على تهميش الديمقراطية لأنّها قد تعيق حسم المشروع؛ ويعمل كذلك على فرض الاستبدال والمحو وتحصين قومية الاستعمار بالقانون.

ما العمل؟

يكثّر الحديث في الفترة الأخيرة عن الحلول النظرية للقضية الفلسطينية وإنهاء حالة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية. فهناك من يتمسّك بحلّ إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وثمة من يطرح حلّ الدولة الواحدة. لكننا نجد أنّه ليس هنالك سوى قلّة من الطروح السياسيّة تتعامل مع مستقبل ومكانة الفلسطينيين في الداخل في حال تحقّق حلّ الدولتين، كتحويل إسرائيل إلى دولة المواطنين. وهنا يجب التنويه أنّ أيّ حلّ يُطرح يجب أن يضمن الحقوق التاريخيّة والطبيعيّة للشعب الفلسطينيّ في أماكن تواجده كافة، ومن ضمنها مكانة الفلسطينيين في الداخل، بحيث لا تُترك هذه الفئة وحدها في مجابهة الاستعمار الصهيونيّ، ولا تُهمّش إسرائيليًا أو من قِبَل المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ. ومن تجربة النضال الفلسطينيّ على مدار القرن تقريبًا، يمكن الاستنتاج أنّ هناك شرطًا ضروريًا لتغيير الوضع الراهن يتمثّل في الحاجة إلى تفكيك الحالة الاستعماريّة؛ إذ يمكن أن يتحقّق حلّ بصيغة الدولة الواحدة مع استمرار الحالة الاستعماريّة الإسرائيليّة كما كان نظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا أو حتّى بقاء الوضع الحاليّ في إسرائيل؛ إذ هناك الآن دولة واحدة مسيطرة مع عدّة أنظمة تجاه الفلسطينيين: سجن في غزّة؛ سيطرة عسكريّة في الضفّة الغربيّة؛ حالة بئنيّة في القدس (نصف مواطنّة)؛ مواطنّة كولونياليّة للفلسطينيين في الداخل. وبالطبع، اللاجئون خارج الوعي أو الحلول. كذلك يمكن أن يكون الحلّ بصيغة دولتين مع إبقاء الحالة الاستعماريّة الاستيطانيّة في الداخل والاستعمار عن طريق السيطرة السياسيّة على المناطق المحتلة عام 67.

هذه القراءة تتحدّى وتشتبك نظريًا مع الاعتقاد السائد لدى البعض بأنّ إنهاء الاحتلال هو شرط كافٍ لتحويل إسرائيل إلى دولة طبيعيّة ديمقراطيّة، وأنّ الاحتلال هو الذي يشوّه المجتمع في إسرائيل. المقصود أنّ الحالة غير الطبيعيّة هي احتلال مناطق الـ 67، وأنّ إنهاءه يحوّل الحالة في مناطق الـ 48 إلى حالة طبيعيّة. ووفقًا لهذا الاعتقاد المشوّه، كلّ ما يلزمنا هو موافقة إسرائيل على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينيّة فُحلّ مشاكلنا كافة. وبغية ذلك، تكفي إقامة معسكر ديمقراطيّ يُسقط حكم اليمين. وبالرغم من أنّي لا أستهين بأهميّة إسقاط اليمين، ولا سيّما في الظروف الراهنة، فأنا أرى أنّ هذا قد يكون هدفًا تكتيكيًا مرحليًا هامًا لا الهدف الإستراتيجيّ. الهدف الإستراتيجيّ هو إقامة معسكر مناهض ومُعادٍ للصهيونيّة وللإستعمار، وطرح نظام ديمقراطيّ بديل كشرط أوليّ لأيّ اتّفاق بين الشعبين على طبيعة الحلّ. ففي جنوب أفريقيا، كان المطلب الأساسيّ تفكيك حالة الأبرتهايد لا تغيير الحزب الحاكم أو الدفع نحو حكم اليسار. وقد اشترك على هذا الهدف السكّان السود الأصليّون وقسم من المهاجرين البيض بغية ضمان مستقبل أفضل للسكّان كافة. لن تُحلّ القضية الفلسطينية ولن ينتهي الاحتلال ولن تُنزع الحقوق الجماعيّة دون إنهاء حالة الاستعمار الاستيطانيّ، ودون تفكيك منظومة السيطرة الاستعماريّة. أولًا يحقّق نظام ديمقراطيّ، ومن ثمّ تكون الحلول. لتحقيق ذلك، ثمة دور كبير مُلقى على الفلسطينيين في الداخل.

* الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، مدير مشاريع أكاديمية في مدى الكرمل بين الاعوام 2014-2016 وحاصل على لقب الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة العبرية.